المداخلة الشفوية الخاصة بعالمية معاهدة تجارة الأسلحة التقليدية

شكرا سيدي الرئيس اتحدث ممثلا لمؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان **والتحالف العالمي للحد من انتشار الاسلحة** بالمشاركة في تلك المناقشة الهامة المعنية بعالمية معاهدة تجارة الاسلحة التقليدية.

سيدي الرئيس

إن تعزيز عالمية المعاهدة يعني زيادة عدد الدول الأطراف وضمان وفائها بالتزاماتها .[1] ولقد أقرت الأطراف السامية المتعاقدة في المؤتمر الاستعراضي الخامس لعام 2016 بأن العالمية أمر بالغ الأهمية لنجاح الاتفاقية وبروتوكولاتها باعتبارها معاهدة رئيسية للقانون الدولي الإنساني.

تعتبر معاهدة تجارة الاسلحة أول معاهدة من نوعها يمكن أن تساعد الدول على البدء في إحداث فرق كبير في صادراتها وارداتها من الأسلحة لضمان توافقها مع أهداف التنمية.

ولتحقيق ذلك تحتاج معاهدة تجارة الأسلحة إلى اكتساب أقرب ما يمكن من التبني العالمي قدر الإمكان وإثبات أنها يمكن أن تسهم في رفاهية الجميع بدءا من دعم القدرات الدفاعية المسؤولة إلى حماية القطاعات الضعيفة من المجتمع ضد الفظائع التي ترتكب باستخدام أسلحة متاجرة بطريقة غير مشروعة أو غير مسؤولة.

وانطلاقا من ذلك **تثمن مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان والتحالف العالمي للحد من انتشار الاسلحة** جهود الامم المتحدة واجهزتها المعنية من أجل دعم الجهود التي تبذلها مجموعة كبيرة من العناصر الفاعلة والمبادرات الإقليمية والمجتمع المدني من أجل تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة ومكافحتها والقضاء عليها فضلا على العمل على تعزيز جهود عالمية المعاهدة من خلال تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في مجال إنشاء هيئات تنسيق وطنية وتنمية القدرات الوطنية وإدارة المخزونات أو تدميرها وسن تشريعات وطنية.

ومع ذلك يجب القيام بالمزيد من الجهد والعمل لضمان استمرار عملية إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة من أجل ضمان تطوير المعايير والقواعد في تجارة الأسلحة الدولية وضمان أن تكون المعاهدة أكثر من مجرد كلمات ملهمة على الورق.

[1] - Rachel Stohl, Taking stock of the arms trade treaty, SIPRI, August 2021,link, https://www.sipri.org/sites/default/files/2022-01/att_first_six_4_universalization_stohl_0.pdf

Headquarters:148 Misr Helwan El-Zyrae Road, El Matbaa Sq, Hadayek El Maadi, 4th Floor, No 41, Cairo, Egypt
Maat Training Center: 380 Corniche El Nil St., Gawharet El Maadi Tower,38th Floor, Tower B, Cairo, Egypt
490 El Maadi **WWW.**maatpeace.org maat@maatpeace.org
00(20) (2) **25266026** 00(20) (2) **25266019** **+201226521170**

ولذلك يجب العمل علي القضاءعلي البيروقراطية والعقبات الاجرائية التي تجعل الدول تحجم عن الانضمام للمعاهدة .وكذلك القضاء علي الفجوات الجغرافية في عضوية المعاهدة

كمايجب أن يكون أحد مجالات التركيز من أجل إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة هو زيادة عضوية معاهدة تجارة الأسلحة من الدول المستوردة للأسلحة لإثبات أن معاهدة تجارة الأسلحة لها فوائد لجميع أصحاب المصلحة في عملية نقل الأسلحة.

ومن هنا يبرز الدور ألكبير للمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية في العمل على تشجيع دول جديدة للانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة. وهذا ما نتعهد به امامكم من خلال التحالف العالمي للحد من انتشار الأسلحة والذي تم الاعلان عنه في فبراير من العام الجاري علي هامش اجتماعات السلسة التحضيرية الاولي للمؤتمر الثامن للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة والذي يضم الان في عضويته عدد 26 منظمة أهلية ووضع التحالف خطة عمل محددة بجدول زمني واضح للمساعدة في تحقيق عالمية المعاهدة وخاصة في المنطقة العربية والشرق الأوسط .

وذلك رغم وجود بعض القيود التي تفرضها بعض الدول علي عمل المجتمع المدني الي جانب منع المجتمع المدني من حضور بعض الاجتماعات وجعلها قاصرة علي حضور الدول فقط

ورغم الاعتراف بأهمية المعرفة والخبرة التي أسهمت به منظمات المجتمع المدني بدءا من جهودها لاقرار المعاهدة أو حث وتشجيع الدول للانضمام لها وكل ما قدمته هذه المنظمات لعالم الحد من التسلح فإن بعض الدول تقوض عملها بأفعالها وقراراتها إلى جانب ذلك تقييد بعض الاجتماعات بحيث يقتصر حضور الدول عليها دون حضور المجتمع المدني في المؤتمرات الدولية كما تقوم الدول بقمع منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وخاصة أولئك الذين يروجون لإصلاح قطاع الأمن.

سيدي الرئيس

من أجل الوصول إلى الطابع العالمي لهذه المعاهدة توصي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان والتحالف العالمي للحد من انتشار الأسلحة

بضرورة معالجة بعض جوانب القصور التي تعتريها المعاهدة مثل ضرورة مراعاة إدراج قواعد دولية صارمة بشأن السمسرة وتجريم منتهكي هذه القواعد.

فضلا عن ضرورة التمييز بين تجارة الأسلحة ونقل الأسلحة في شكل هبات ومساعدات وضرورة وجود اجراءات عملية لمنع قوع هذه الأسلحة في الأسواق السوداء

وضرورة وجود نص يلزم توريد هذه الأسلحة فقط للهيئات الحكومية المفوضة لسد أي ثغرات ثغرات لوصول الأسلحة إلي أيدي الجماعات والتنظيمات الإرهابية والإجرامية.

أخيرا سيد الرئيس

ان العالم اليوم في أشد الحاجة إلى هذه المعاهدة لكي تنقذ الأرواح وتوفر الحماية لمصادر العيش وحقوق الإنسان لكل البشر فقد حان الوقت الآن لتصبح معاهدة تجارة الأسلحة عالمية .